

## الفصل ٢٧

### تعزيز دور المنظمات غير الحكومية : شركاء

#### في التنمية المستدامة

#### المجال البرنامجي

#### أساس العمل

٢٧ - ١ تقوم المنظمات غير الحكومية بدور حيوي في تحديد شكل ديمقراطية المشاركة وفي تنفيذها . وتكمن مصداقيتها في الدور المسؤول والبناء الذي تقوم به في المجتمع . ولذلك ينبغي الاعتراف بالمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، فضلا عن الحركات الشعبية ، بوصفها شريكات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وطابع الدور المستقل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع يتطلب مشاركة حقيقية ؛ ولذلك يعتبر الاستقلال صفة رئيسية للمنظمات غير الحكومية وشرطا مسبقا للمشاركة الحقيقية .

٢٧ - ٢ إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي في سعيه للاستعاضة عن أنماط التنمية غير المستدامة بتنمية سليمة بيئيا ومستدامة يتمثل في ضرورة تنشيط الشعور بالهدف المشترك لمصلحة جميع قطاعات المجتمع . وفرص توليد هذا الشعور بالهدف ستتوقف على رغبة جميع القطاعات في المساهمة في مشاركة وحوار اجتماعيين حقيقيين ، مع الاعتراف بالدور المستقل والمسؤولية والقدرة الخاصة لكل منها .

٢٧ - ٣ ولدى المنظمات غير الحكومية ، بما فيها المنظمات التي لا تتوخى الربح والتي تمثل الجماعات المتناولة في هذا الباب من جدول أعمال القرن ٢١ ، تجارب وخبرات وقدرات راسخة ومتنوعة في ميادين ستكون لها أهمية خاصة لتنفيذ واستعراض التنمية المستدامة السليمة بيئيا والمسؤولة اجتماعيا ، على النحو المتوخى في جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١ . ولذا فإن مجتمع المنظمات غير الحكومية يقدم شبكة عالمية ينبغي الاستفادة منها وإكسابها القدرة وتقويتها دعما للجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف المشتركة .

٢٧ - ٤ ولضمان تحقيق المساهمة الكاملة التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية ، ينبغي القيام ، في المؤسسات ذات الولاية وفي البرامج المصممة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بتشجيع أقصى ما يمكن من الاتصال والتعاون فيما بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية . كما تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تعزيز التعاون والاتصال فيما بينها من أجل تقوية فعاليتها بوصفها من العاملين في تنفيذ التنمية المستدامة .

## الأهداف

٢٧ - ٥ ينبغي للمجتمع والحكومات والهيئات الدولية أن تضع آليات تتيح للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدورها في المشاركة على نحو يتسم بالمسؤولية والفعالية في عملية التنمية السليمة بيئياً والمستدامة .

٢٧ - ٦ وبغية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء في المجتمع ، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومات أن تبادر إلى القيام ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، بعملية استعراض للإجراءات والآليات الرسمية الرامية إلى اشتراك هذه المنظمات على جميع الأصعدة ، من رسم السياسات وصنع القرارات إلى التنفيذ .

٢٧ - ٧ وبحلول عام ١٩٩٥ ، ينبغي أن يقام حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيد الوطني فيما بين جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشبكات المنظمة ذاتياً بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئياً والمستدامة وتعزيز هذه الأدوار .

٢٧ - ٨ ينبغي للحكومات والهيئات الدولية تشجيع وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في تصميم وإنشاء وتقييم الآليات الحكومية والإجراءات الرسمية الرامية إلى استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على كافة الأصعدة .

## الأنشطة

٢٧ - ٩ ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الوكالات الإنمائية والتمويلية الدولية ، وجميع المنظمات والمحافل الحكومية الدولية أن تتخذ ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، تدابير تهدف إلى ما يلي :

(أ) استعراض سبل تعزيز الإجراءات والآليات القائمة التي تسهم عن طريقها المنظمات غير الحكومية في تصميم السياسات وصنع القرارات والتنفيذ والتقييم على صعيد الوكالات المنفردة ، وفي المناقشات المشتركة بين الوكالات وفي مؤتمرات الأمم المتحدة والإفادة عن هذه السبل ؛

(ب) وعلى أساس الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، تعزيز الآليات والإجراءات القائمة في كل وكالة للاستفادة من خبرة وآراء المنظمات غير الحكومية في مجال تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها ، وفي حال عدم وجود مثل هذه الآليات ، القيام بإنشائها ؛

(ج) استعراض مستويات الدعم المالي والإداري المقدم للمنظمات غير الحكومية ومدى اشتراكها في تنفيذ المشاريع والبرامج وفعالية هذا الاشتراك ، بغية تعزيز دورها بوصفها شركاء اجتماعيين ؛

(د) تصميم وسائل مفتوحة وفعالة لتحقيق مساهمة المنظمات غير الحكومية في العمليات المنشأة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) تشجيع المنظمات غير الحكومية وشبكاتنا المنظمة ذاتيا على الإسهام في استعراض وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بما فيها الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية وشبكاتنا المنظمة ذاتيا ، وإتاحة إجراء هذا الاستعراض والتقييم ؛

(و) مراعاة النتائج التي تتوصل إليها نظم الاستعراض وعمليات التقييم لدى المنظمات غير الحكومية في التقارير ذات الصلة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وإلى جميع منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والمحافل الحكومية الدولية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وفقا لعملية استعراض جدول الأعمال المذكور ؛

(ز) إتاحة وصول المنظمات الحكومية الدولية الى البيانات والمعلومات الدقيقة في حينها لتعزيز فعالية برامج هذه المنظمات وأنشطتها وأدوارها في دعم التنمية القابلة للإدامة .

٢٧ - ١٠ وينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير من أجل ما يلي :

(أ) إقامة حوار مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتنا المنظمة ذاتيا التي تمثل مختلف القطاعات ، أو تعزيز هذا الحوار ، مما يمكن أن يفيد في : '١' النظر في حقوق ومسؤوليات هذه المنظمات ؛ '٢' والتوجيه الفعال لمدخلات المنظمات غير الحكومية المدمجة في عملية وصنع السياسة الحكومية ؛ '٣' وتسهيل التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات الوطنية على مستوى البرنامج ؛

(ب) تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية في الأنشطة الرامية الى التنمية المستدامة ؛

(ج) إشراك المنظمات غير الحكومية في الآليات والإجراءات الوطنية المنشأة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع الاستفادة على أفضل وجه من قدراتها الخاصة ، ولاسيما في ميادين التعليم والتخفيف من الفقر وحماية البيئة وإصلاحها ؛

(د) مراعاة النتائج التي تتوصل إليها آليات الرصد والاستعراض لدى المنظمات غير الحكومية في تصميم وتقييم السياسات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) استعراض نظم التعليم الحكومية بغية تحديد الوسائل اللازمة لإدراج وتوسيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في ميدان التعليم النظامي وغير النظامي وفي التوعية العامة ؛

(و) إتاحة وتيسير إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية الى البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمة الفعالة في البحث وفي تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها .

#### وسائل التنفيذ

##### (أ) التمويل وتقدير التكلفة

٢٧ - ١١ رهنا بما ستمخض عنه عمليات الاستعراض وتطور وجهات النظر بالنسبة لأفضل طريقة لإقامة مشاركة وحوار بين المنظمات الرسمية ومجموعات المنظمات غير الحكومية ، سينطوي الأمر على تكاليف محددة نسبيا ، ولكنها غير قابلة للتنبؤ ، على الصعيدين الدولي والوطني في تعزيز الإجراءات والآليات الاستشارية . كما ستحتاج المنظمات غير الحكومية الى تمويل إضافي لدعم تأسيس وتحسين مساهمتها في نظم رصد جدول أعمال القرن ٢١ . وستكون هذه التكاليف كبيرة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه على أساس المعلومات الموجودة .

##### (ب) بناء القدرات

٢٧ - ١٢ ستدعو الحاجة إلى قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الحكومية الدولية والبرامج الثنائية والقطاع الخاص ، حسب الاقتضاء ، بتقديم المزيد من الدعم المالي والإداري إلى المنظمات غير الحكومية وشبكاتهما الذاتية التنظيم ، وخاصة تلك التي توجد مقرها في البلدان النامية ، والإسهام في رصد وتقييم برامج جدول أعمال القرن ٢١ ، وتوفير التدريب للمنظمات غير الحكومية (ومساعدتها على وضع البرامج التدريبية الخاصة بها) على الصعيدين الدولي والإقليمي تعريزا لدورها في المشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها ؛

٢٧ - ١٣ ويقتضي الأمر قيام الحكومات ، وفقا للظروف التي ينفرد بها كل بلد ، بسن أو تعزيز أية تدابير تشريعية لازمة للتمكين من قيام المنظمات غير الحكومية بإنشاء أفرقة استشارية وكفالة حق المنظمات غير الحكومية في حماية المصلحة العامة من خلال الإجراءات القانونية .